النشاط الاجتماعى

لوزارة الشؤون الاجتماعية

حماية الأسرة ، إسقاط الولاية ، نهضة التعاون

تنال الأسرة فى هذه الأيام من عناية وزارة الشؤون الاجتماعية ما تستحقه الدعامة الأولى فى بناء المجتمع من الاهتمام . وتتجه الأفكار بشدة إلى حمايتها من التحطم بسبب الطلاق الذى شرعه الدين اتقاء للضرر حين لا يكون هناك منه مفر فاستغله الكثيرون تلبية للنزوات الطارئة وتحقيقا للذات المطلوبة .

وقد التقى رأى الدين مع رأى الاجتماع فى اللجنة التى درست مشروع قانون الطلاق المزمع ، وفى الدين مرونة وفسحة تلتقيان مع أحكام الزمان وضرورات المجتمع فى كثير من الأحيان وإن الطلاق لأبغض الحلال عند الله فالإسراف فيه مخالفة لروح الدين بلا نزاع .

ولكننا نحب أن يتجه التفكير فى حماية الأسرة الى آفاق أخرى كذلك بجانب حمايتها من الطلاق . ومن أهم ما تجب حمايتها منه العوز وفقدان العائل أو عجزه عن الانفاق .

ذلك ان العوز بسبب البطالة أو بسبب قلة الأجر وفقدان العائل أو عجزه بسبب الموت أو المرض أو الشيخوخة ، كل أولئك يحطم من بنيان الأسرة ما يحطم الطلاق وزيادة. وإنه ليكفى أن نعلم شيئا عن منبع المتسولين والمشردين والمفسودين والشذاذ من الغلمان والبنات لنعلم أن هذه الآفات تشترك مع الطلاق اشتراكا فعليا فى تقويض بناء الأسرة وفى تبديد أطفالها وبناتها فى الطرقات .

ولم تقصر وزارة الشؤون الاجتماعية فى هذا ، فقد صدر الأمر العسكرى برفع الأجور كما شرع قانون التأمين ضد العجز وضد الشيخوخة ، ومن قبل صدر قانون التأمين ضد إصابات العمل وهى كلها حلقات فى ضمانة رزق العامل ورزق أولاده فى حياته أو بعد وفاته إلى حد ما .

ولكن ينبغى أن ننبه الى أن سنّ التشريعات وإصدار الأوامر لا يكفيان وحدهما لتحقيق تلك التشريعات وتنفيذ هذه الأوامر . فأصحاب الأعمال ودوائر العمل لا يتقبلون بسهولة هذه التكاليف الاجتماعية التى لم يألفوها ، فلا بد إذن من الرقابة الشديدة الحازمة ، والرقابة فى حاجة الى موظفين ومفتشين ، وهؤلاء فيما نعلم لا يزال عددهم قليلا جدا بالقياس الى المهمة الملقاة على عاتقهم فى طول البلاد .

فيجب ألا تقف الميزانية أو أى مانع آخر دون توافر العدد اللازم من هؤلاء الموظفين والمفتشين الذين ينهضون بأدق أنواع الرقابة على تنفيذ القوانين والأوامر ، وإلا بقيت حبرا على ورق وضاع التعب الذى بذل فى بحثها وصياغتها وإصدارها ليعمل بها فى الحياة العملية لا فى المضابط الرسمية .

ولقد عنينا أن نتصل ببعض مكاتب العمل فى الأقاليم ، فعلمنا منها أن الرقابة غير كافية وغير ممكنة لقلة عدد المفتشين من ناحية ، ولأن بعضهم لم يتدرب التدريب الكافى على هذا العمل من ناحية أخرى . فأما التدريب فيأتى مع الزمن وإن كان من الممكن أن يدقق من أول الأمر فى الاختيار . وأما قلة العدد فهذه هى التى نوجه اليها النظر للعمل على تلافيها بقدر الإمكان .

ومما تفكر فيه وزارة الشؤون الاجتماعية ويتصل بمسألة حماية الاسرة "إسقاط الولاية" فقد اتضح من بعض الأبحاث عن حالة الأطفال المشردين ، أن للكثيرين منهم أهلا ، وأن أهلهم يسرحونهم فى الطرقات للتسول أو جمع أعقاب السجاير أو النشل والسرقة ، أو يهملونهم فتلتقطهم عصابات الأطفال وتستخدمهم هذا الاستخدام ؛ فإذا قبض البوليس على هؤلاء الأطفال جاء أهلهم فاستردوهم بحكم ما لهم من حق الولاية عليهم ، ثم أطلقوهم من جديد ليعودوا سيرتهم الأولى .

وبعض هؤلاء الأهل قد يكونون معذورين فى تصرفهم هذا بسبب الفقر الشنيع الذى يضطرهم لاستغلال أولادهم هذا الاستغلال البشع ، ولكن الكثيرين منهم مجرمون أو شواذ يحنون على أنفسهم وعلى أولادهم أشنع الجنايات .

فيجب إذن أن نفرق عند سن تشريع "إسقاط الولاية" بين هذين النوعين من الأهل فلكل منهما علاج .

فاما الفريق الأول فيجب أن نبقى له حقه فى الولاية على أولاده ، وأن نساعده مساعدة اجتماعية من أى نوع سواء عن طريق مد أسباب الرزق الشريف له بالعمل — وهو الأفضل — أو عن طريق مده بالمساعدات المادية المنتظمة على طريقة المكاتب الاجتماعية مع العناية بتشغيل أولاده أو إعدادهم للحياة بأى شكل كان .

وأما الفريق الثانى فيجب أن ننتزع منه الأطفال الأبرياء لنعزلهم فى مكان مأمون يجدون فيه إعدادا صالحا للحياة البريئة الشريفة فى مقبل الأيام .

والمشكلة فى جميعها هى "مشكلة الطفولة المشردة" التى نجهد أنفسنا فى حلها ، ولكننا لا نسلك لها الطريق الوحيد الصحيح ، وهو طريق الاحصاء والدراسة : إحصاء

المشردين فى كل مكان ، ودراسة حالة كل فريق منهم لمعرفة أسباب تشريده معرفة دقيقة صحيحة، ثم اقتراح العلاج بعد ذلك على أساس تشخيص الداء لكل فريق منهم على السواء .

و إننا لنقرأ بين الحين والحين أن البوليس قد أصدر أمرا بتعقب الغلمان المشردين وتطهير الطرقات منهم ! ولكن إلى أين ؟ إن هؤلاء الغلمان ظاهرة من ظواهر المرض وليسوا هم منبع المرض ، وما تأتى مطاردتهم من مكان إلى مكان بأية نتيجة إذا نحن أهملنا المنابع التى يأتون منها ، وتتبعنا المصب الذى ينتهون إليه .

فوفروا الجهد الذى يبذل فى المطاردة لينفق فى الاحصاء والدراسة والتصنيف، وفى اقتراح الحلول العملية على أساس الواقع المدروس ، لا على أساس النظريات والتخمينات فى أسباب التشريد وفى علاج المشردين .

وتنشط وزارة الشؤون الاجتماعية — فى هـذه الأيام — للاهتمام بنشر التعاون فى كل مكان . ونعتقد أن هذا الوقت هو أنسب الأوقات لنجاح التعاون ، الذى ظل يصارع العوامل المثبطة فى البيئة والعادة منذ خمسة وثلاثين عاما .

فحالة الغلاء الفظيع ، وجشع التجار فى السوق السوداء ، وقلة السلع واختفاؤها من السوق ، كل هذه عوامل مشجعة على التعاون ، مساعدة لنموه و إقبال الناس عليه .

ولكن هناك أشياء يصح الانتباه اليها وهى مما يؤسف له حقا ، فقد علمنا عن حوادث ثبت فيها أن بعض المشتركين فى جمعيات التعاون قد سمحوا لأنفسهم أن يتخذهم التجار الجشعون أداة للعبث بالغرض الأسمى من هـذه الجمعيات . ذلك أنهم راحوا يشترون من الجمعيات بحكم عضويتهم و يسلمون ما يشترونه للتجار الجشعين ليبيعوه مرة أخرى بالأثمان المرتفعة .

وهذه جريمة فى حق التعاون يجب أن تفرض عليها العقوبة الصارمة ، وأن تتخذ ضدها الاحتياطات الشديدة حتى لا تتكرر هـذه الحوادث ، وحتى لا يضيع الغرض الأول من جمعيات التعاون ، وحتى لا يتعرض الناس من جديد لجشع التجار المنحطين .

و بجريمة التهريب هذه دلالة نفسية خطرة يجب الانتباه اليها . ذلك أن التعاون ليس عميق الأثر فى النفس المصرية . وهو لهذا فى حاجة الى جهد والى دأب والى عناية ، حتى ترسخ قواعده فى النفوس، وحتى يصبح عادة ليس لها تمهيد نفسى سابق فى النفس المصرية .

ولعل هذا هو السبب الذى جعل التعاون فى مصر يعانى ما يعانيه مدى خمسة وثلاثين عاما وفهم الظواهر النفسية مفيد فى العلاج على أساس من التشخيص الصحيح .